



المعهد القضائي الأعلى

مركز الملك عبد الله الثاني
للدراسات والبحوث
القانونية
الرياض - المملكة العربية السعودية
٢٠١٦-٢٠١٧

تقرير انجازات المعهد القضائي للعام ٢٠٢٢





حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم



صاحب السمو الملكي

الأمير الحسين بن عبد الله الثاني



"سيادة القانون أساس الدولة" هذا ما أكدته جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في تشرين أول ٢٠١٦ من خلال ورقته النقاشية السادسة.

إن سيادة القانون مبدأ للحكومة يتحقق بخضوع جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة بما في ذلك الدولة نفسها لحكم القانون، وأن يتم تطبيق القانون على الجميع بمنتهى الحزم والشفافية دون أي تهاون أو محاباة.

وتكمن أهمية سيادة القانون في أنها الضمان

الأساسي لحماية حقوق الأفراد وحياتهم في الدولة، فالهدف من إرساء هذا المبدأ حماية أمن وسلامة وحقوق أفراد المجتمع وتحقيق الأمن والأمان والمساواة والسلم المجتمعي، وإن هذا الأمر لا يمكن أن يترسخ إلا بوجود جهاز قضائي مستقل ذي كفاءة ونزاهة وفاعلية قادر على تطبيق القانون وإنفاذ أحكامه في مواجهة جميع أفراد المجتمع بكل حزم.

ونظراً لأهمية ترسيخ سيادة القانون فقد تبنت إستراتيجية قطاع العدالة المنبثقة عن المجلس القضائي ووزارة العدل والمعهد القضائي للأعوام (٢٠٢٢ - ٢٠٢٦) مبدأ ترسيخ سيادة القانون كهدف أساسي لإستراتيجية قطاع العدالة للأعوام المذكورة.

فالقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، والقاضي القوي الكفو هو من يحمي استقلاله ويصونه بنفسه في المقام الأول، فسيادة القانون هي المظلة التي تحمي الأمن والأمان الذي نتفياً ظله في أردننا الحبيب.

حمى الله الأردن ملكاً وشعباً وأدام علينا نعمة الأمن والأمان.

مدير عام المعهد القضائي الأردني
القاضي الدكتور جمال هارون

الفهرس

٦	نبذة عن المعهد القضائي
٨	مجلس الإدارة واللجنة العلمية
١٥	الإدارة والتميز
٢١	البرامج وجودة التدريب
٣٩	تكنولوجيا المعلومات
٤٤	مكتبة المعهد القضائي
٤٧	التعاون المحلي والإقليمي والدولي
٥٣	الشبكة الأوروبية العربية للتعاون القضائي



نبذة عن المعهد



أسس المعهد القضائي الأردني عام ١٩٨٨ كمؤسسة رسمية معتمدة لإعداد مؤهلين لتولي المناصب القضائية بأعلى معايير الكفاءة والمهنية، وتأهيل القضاة والعاملين في قطاع العدالة، ورفع كفاءاتهم ومهاراتهم القانونية في سبيل تعزيز مبدأ سيادة القانون وتحقيق العدالة وضمان حماية الحقوق والحريات، ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، باستخدام أفضل الأساليب التدريبية والتكنولوجية الحديثة.

الرؤية الاستراتيجية لقطاع العدالة

التميز في تحقيق العدالة

رسالة المعهد القضائي

المساهمة في تطوير أداء قطاع العدالة من خلال إعداد وتأهيل المرشحين، والقضاة، والأجهزة المساندة، ورفع بناء قدرات العاملين في قطاع العدالة، وإعداد الدراسات والبحوث

الأهداف الاستراتيجية

- | | |
|--------------|--|
| الهدف الأول | تأهيل المرشحين لتولي الوظائف القضائية وبناء القدرات القضائية والإدارية وتطويرها. |
| الهدف الثاني | مأسسة العلاقة وتطويرها مع المجلس القضائي الأردني ووزارة العدل. |
| الهدف الثالث | بناء القدرات المؤسسية وتجزير ثقافة التميز. |
| الهدف الرابع | تعزيز التعاون مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية. |
| الهدف الخامس | المساهمة في نشر الثقافة القانونية بين فئات المجتمع. |



مجلس الإدارة والعلمية

خلال عام ٢٠٢٢ عقد مجلس إدارة المعهد (١٦) اجتماعاً، لغايات إقرار الخطط التدريبية وتنفيذها، ومتابعة شؤون طلبة الدبلوم والشؤون المالية والإدارية الخاصة، ومن أبرز قرارات المجلس:

القرارات الخاصة ببرنامج الدبلوم

- إقرار نتائج الامتحانات النهائية لطلبة برنامج دبلوم المعهد القضائي.
- فتح باب القبول في برنامج دبلوم المعهد القضائي الفوج الثاني والعشرين.
- تشكيل لجنة مسابقة القبول للعام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
- اعتماد نتائج الإمتحان الكتابي والاعلان عن قوائم الناجحين للفوج الثاني والعشرين.
- اعتماد أسماء الطلبة المقبولين في برنامج الدبلوم للفوج الثاني والعشرين وعددهم (٢٠) متسابق.
- تسمية محاضرين في برنامج الدبلوم لأكثر من فصل.
- الموافقة على الاستدعاء المقدم من أحد طلبة الفوج الحادي والعشرين والمتضمن عدم رغبته في الاستمرار في الدراسة في المعهد.
- الموافقة على الجداول الزمنية للفوجين (٢١) و(٢٢).

القرارات الخاصة بالتدريب المستمر

- برامج القضاة
- الموافقة وإقرار خطط التدريب المستمر للقضاة لعامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣.
- الموافقة على عقد عدد من الدورات التدريبية للسادة القضاة حول (قانون العقوبات المعدل رقم ١٠ لسنة ٢٠٢٢، قانون التنفيذ المعدل رقم (٩) لسنة ٢٠٢٢).
- الموافقة على وصف الفعاليات بصفتها نموذجاً ريادياً على أن يعمم على باقي الفعاليات.
- تسمية السادة المحاضرين للدورات للسادة القضاة ضمن الخطة التدريبية للنصف الثاني من العام ٢٠٢٢.
- الموافقة على عقد برنامج تدريبي للسادة القضاة حديثي التعيين.

- الموافقة على عقد جلسة التقييم البعدي للبرنامج التدريبي (بناء القيادات للقاضيات - محور مهارات التخطيط وحل المشكلات).
- الموافقة على التعاون مع اكااديمية الدرع السيبراني بمجال التدريب للأمن السيبراني.

■ برامج الموظفين

الموافقة على عقد عدد من الفعاليات الموضحة تالياً:

- البرامج التدريبية لموظفي وزارة العدل لعام ٢٠٢٢.
- دورات تدريبية لموظفي وزارة العدل حول (قانون العقوبات المعدل رقم ١٠ لسنة ٢٠٢٢) و(قانون التنفيذ المعدل رقم (٩) لسنة ٢٠٢٢).
- دورات تدريبية لموظفي وزارة العدل حول (نظام ميزان) للأقاليم الثلاث.

■ برامج الجهات الداخلية

الموافقة على عقد الدورات التالية:

- الدورة الراقية ودورة القادة لضباط القضاء العسكري.
- التبليغات القضائية - للسادة موظفي شركة ارامكس.
- دورات حول (قانون التحكيم، الطرق البديلة لحل النزاع، القانون الدولي الانساني، التحقيق في جرائم الأمن السيبراني، تقنيات الذكاء الصناعي) لمرتبات مديرية القضاء العسكري من السادة القضاة العسكريين.
- دورة (كيفية تنظيم المحاضر والضبوطات والإخبارات في حال وقوع أي فعل من الأفعال التي تشكل جرائم يعاقب عليها القانون تستوجب الإحالة للجهات القضائية)، ودورة (إجراء التسويات المالية والمصالحة في الجرائم الواقعة على المال العام المنصوص عليها في قانون العقوبات وقانون الجرائم الاقتصادية) لموظفي وزارة التربية والتعليم / مديرية القضايا القانونية.
- ورشة تدريبية حول (الضابطة العدلية) لموظفي وزارة التنمية الاجتماعية / مديرية مكافحة التسول ولجان مكافحة التسول التي تم عقدها في مختلف محافظات المملكة ولكل من يحمل صفة الضابطة العدلية الممنوحة للموظفين ومراقبي السلوك.

■ برامج الجهات الخارجية

الموافقة على عقد عدة فعاليات أبرزها:

- دورة تدريبية حول (الرقابة الداخلية) للسادة الكوادر الادارية للمجلس القضائي الأعلى الفلسطيني.
- دورة تدريبية حول (تدريب المدربين حول قانون التنفيذ) للسادة القضاة الفلسطينيين.
- برنامج التدريبات الخاصة بالسادة قضاة المحاكم الادارية الفلسطينية.
- برنامج تدريب مدربين حول (موضوع ادارة الدعوى بشقيها المدني والجزائي) للسادة القضاة من دولة فلسطين.
- استضافة المعهد لاجتماع الجمعية العمومية للشبكة وعقد مؤتمر اقليمي حول القيادات القضائية النسائية.
- تدريب للعاملين في مؤسسات التمويل الأصغر ومؤسسات التدريب المحلية بالتعاون مع جمعية بنوك الادخار الالمانية (DISK).

القرارات الخاصة بالشؤون الادارية والتنظيمية للمعهد

- الموافقة على تقرير انجازات المعهد القضائي لعام ٢٠٢١.
- إقرار مؤشرات المنحة الخاصة بالمعهد للعام ٢٠٢١ ضمن مشروع المساعدة التقنية / سيادة القانون من خلال الموازنه الممول من الاتحاد الأوروبي.
- الموافقة على الادلة التدريبية في المناهج والحقائب التدريبية في المعهد.
- تشكيل اللجنة العلمية اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٩ لمدة سنتين، عملاً بأحكام المادة (٩/أ) من نظام المعهد القضائي رقم (٤٩) لسنة ٢٠٢٠.
- الموافقة على منح معهد القضاء الشرعي نسخة من النظام المحوسب للتدريب المستمر وصلاحيه استخدامه.
- الموافقة على توقيع مذكرة تفاهم مع معهد القضاء الشرعي.
- الموافقة على توقيع على مذكرة التفاهم مع اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني.

عقدت اللجنة العلمية ستة عشر اجتماعاً خلال العام ٢٠٢٢ تناولت فيها عدة محاور، ومن أهمها:

فيما يتعلق برنامج الدبلوم

أولاً: التنسيب الى مجلس ادارة المعهد القضائي بالقرارات التالية:

- تسمية السادة المحاضرين للفصول الدراسية حسب الخطة للفوج (٢١) و(٢٢).
- ادراج دورة (اللغة الفرنسية) للفوج (٢٢) ضمن متطلبات الفصل الدراسي الاول والثاني والرابع.

ثانياً: إجازة موضوعات الابحاث الخاصة بطلبة الفوج (٢١) وتسمية السادة المشرفين على هذه الابحاث

فيما يتعلق بالتدريب المستمر

التنسيب الى مجلس ادارة المعهد القضائي بالموافقة على:

- برامج القضاة:
 - خطة التدريب المستمر للقضاة للعام ٢٠٢٢، وكذلك خطة ٢٠٢٣، وتسمية السادة المحاضرين.
 - عقد عدد من الدورات التدريبية للسادة القضاة حول (قانون العقوبات المعدل رقم ١٠ لسنة ٢٠٢٢، قانون التنفيذ المعدل رقم (٩) لسنة ٢٠٢٢)
 - اقرار وصف الفعاليات بصفتها نموذجاً ريادياً وعلى أن يتم تعميمها على باقي أوصاف الفعاليات الملحقة بالخطة التدريبية بعد تنفيذها وتقييمها خلال عام ٢٠٢٢.
 - تسمية السادة المحاضرين لدورات السادة القضاة ضمن الخطة التدريبية للنصف الثاني من العام ٢٠٢٢.
 - عقد برنامج تدريبي للسادة القضاة حديثي التعيين.
 - عقد جلسة التقييم البعدي للبرنامج التدريبي (بناء القيادات للقاضيات – محور مهارات التخطيط وحل المشكلات).

■ برامج الموظفين

- عقد عدد من البرامج التدريبية في موضوعات متعددة لموظفي وزارة العدل بواقع (٥٢) موضوع.

■ برامج الجهات الداخلية

- عقد عدة دورات تدريبية للسادة موظفي شركة ارامكس حول (التبليغات القضائية).
- عقد دورة تدريبية لمرتبات مديرية القضاء العسكري من السادة القضاة العسكريين، حول (قانون التحكيم، الطرق البديلة لحل النزاع، القانون الدولي الانساني، التحقيق في جرائم الأمن السيبراني، تقنيات الذكاء الصناعي).
- عقد دورتين قانونيتين لموظفي وزارة التربية والتعليم / مديرية القضايا القانونية حول (كيفية تنظيم المحاضر والضبوطات والإخبارات في حال وقوع أي فعل من الأفعال التي تشكل جرائم يعاقب عليها القانون تستوجب الإحالة للجهات القضائية، ودورة إجراء التسويات المالية والمصالحة في الجرائم الواقعة على المال العام المنصوص عليها في قانون العقوبات وقانون الجرائم الاقتصادية).
- عقد الورشة التدريبية حول (الضابطة العدلية) لموظفي وزارة التنمية الاجتماعية / مديرية مكافحة التسول ولجان مكافحة التسول المشكلة في مختلف محافظات المملكة ولكل من يحمل صفة الضابطة العدلية الممنوحة للموظفين ومراقبي السلوك.
- دورة لموظفي هيئة تنظيم الطيران المدني حول (الضابطة العدلية).

■ برامج الجهات الخارجية

- عقد دورات تدريبية للجانب الفلسطيني بالعناوين التالية:
- دورة تدريبية حول (الرقابة الداخلية) للسادة الكوادر الادارية للمجلس القضائي الأعلى الفلسطيني.
- دورة تدريبية حول (تدريب المدربين حول قانون التنفيذ) للسادة القضاة الفلسطينيين.

فيما يتعلق بالشؤون الادارية والتنظيمية للمعهد

- التنسيب الى مجلس ادارة المعهد القضائي بالقرارات التالية:
 - إقرار مؤشرات المنحة الخاصة بالمعهد للعام ٢٠٢١ ضمن مشروع المساعدة التقنية / سيادة القانون من خلال الموازنه الممول من الاتحاد الأوروبي.
 - الموافقة على الادلة التدريبية في المناهج والحقائب التدريبية في المعهد.
- اقرار نتائج تقييم المتقدمين للتدريس في المعهد وفق معايير وأسس اختيار المحاضرين بعد إجراء المقابلات الشخصية لهم.
- استعراض (١٠) طلبات مقدمة لغايات التدريب والتدريس في المعهد.



الإدارة والتميز

إن تجذير ثقافة التميز يتم من خلال منظومة العمل المؤسسي واستثمار جميع الموارد البشرية ورفع كفاءتهم للارتقاء بمستوى ادائهم للقيام بمهامهم بكفاءة والإمكانيات المتاحة لتحسين إجراءات العمل وبيئته، والتركيز على متلقي الخدمة وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم وتوقعاتهم والنتائج وجودة المخرجات والخدمات.

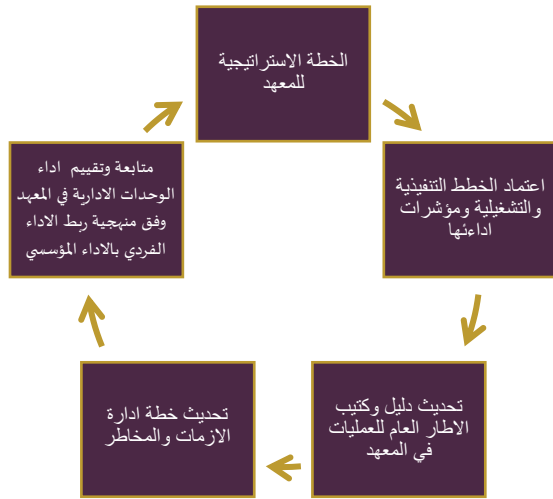
واستمراراً للنهج المعمول به من إدارة المعهد وكوادره الإدارية العاملة القائم على مأسسة العمل والإجراءات لتطوير ما تم إنجازه، اتخذت العديد من الإجراءات والسياسات خلال عام ٢٠٢٢ أهمها:

الإجراءات الرقابية

- تم تدقيق جميع معاملات الصرف التي تتعلق بالإشراف على الدورات وأجور المحاضرين وتنقلاتهم.
- تم تسطير ما مجموعة (٦٠) مذكرة رقابية تتضمن الملاحظات والتوصيات التي من شأنها تطوير العمل.
- تدقيق المعاملات المتعلقة بالعمل الإضافي للموظفين، وتلك المتعلقة بدوام شركة النظافة داخل المعهد.
- التدقيق على التزام الموظفين بالدوام الرسمي.
- القيام بجولات رقابية داخل المعهد للتأكد من جاهزية القاعات التي يوجد بها فعاليات، ومتابعة عدم تشغيل أنظمة التكييف والإنارة في القاعات التي لا يوجد فيها فعاليات لذلك اليوم تجنباً لهدر الطاقة.
- المشاركة في العديد من أعمال اللجان كعضو وعضو مراقب بما يضمن سلامة القرارات الإدارية وانسجامها مع التشريعات النافذة والأدلة والإجراءات المعتمدة.
- استلام مذكرة ديوان المحاسبة والوقوف على الملاحظات الواردة فيها والعمل على مخاطبة المديريات والأقسام المعنية لتصويب الملاحظات ثم الرد على تلك المذكرة.
- إعداد خطة الرقابة الداخلية السنوية لعام ٢٠٢٣.

- إعداد ميثاق التدقيق والمصادقة عليه من قبل عطوفة رئيس المجلس القضائي الاكرم.
- المشاركة بالعديد من الدورات التدريبية.
- القيام بجولات تفقدية داخل المعهد للتدقيق على خدمات شركة النظافة، بالإضافة الى خدمات شركة الامن والحماية.
- المشاركة في التنظيم والاشراف على المسابقات القضائية، والمراقبة على الامتحانات المتعلقة بها، وتلك المتعلقة بطلاب الدبلوم في المعهد.
- إعداد التقرير السنوي لسنة ٢٠٢١ عملاً بأحكام المادة (٩/ب) من نظام الرقابة المالية لعام ٢٠٢٢ وإرساله الى معالي وزير المالية.
- التدقيق على عمل المديریات والاقسام داخل المعهد واعداد التقارير الرقابية.

اجراءات التخطيط والتطوير



- تماشى عملية التطوير في المعهد القضائي الأردني كونه مركز تدريبي يُعنى بتدريب وتأهيل الجهاز القضائي مع عملية ادارة الابتكار وممأسستها وربطها بوثائق اجراءات العمل وأدواته، فقد كانت حاضنة لأفكار موظفي المعهد وجسر لإبداعاتهم و مبادراتهم بعد اخضاع تلك الأفكار لعملية التقييم والتحليل ودراسة مدى فاعليتها واسهامها في عملية التطوير.

- بالتشاركية مع مديريات المعهد ووحداته الادارية تم وضع الخطط التنفيذية والاجرائية المنسجمة مع الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة، والمتوائمة مع التوجهات الوطنية، والمتضمنة أهمية الأداء الفردي ودوره الرئيسي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتميز المؤسسي (ربط الأداء الفردي بالأداء المؤسسي)، حيث بلغ الإنجاز المتحقق لمديريات و وحدات المعهد الإدارية بنسب تتراوح ما بين (٩٥% الى ٩٨%) وبمعدل عام (٩٧,٣%).

- تم تحديث خطة ادارة المخاطر بما يتواءم مع الخطة الاستراتيجية (٢٠٢٢-٢٠٢٦) بالاستعانة بعدة أدوات أبرزها استبانة المخاطر التي تم توزيعها على كافة المديریات والوحدات الإدارية

للعودة بالتغذية الراجعة لأهم التحديات والمعوقات التي قد تواجههم في تنفيذ خططهم التنفيذية والتشغيلية والعمل على تذليلها وترجمتها إلى فرص تحسين وتعزيز نقاط القوة.

الاجراءات الإدارية

- فيما يخص أعمال الديوان، تم ما يلي:
 - تطوير اجراءات عمل الديوان وذلك بالاكثفاء بتوزيع البريد الكترونياً.
 - متابعة الكتب الصادرة والواردة الخاصة بعمل اقسام ومديريات المعهد القضائي، حيث بلغ عدد الكتب الصادرة (١٥١٧)، وبلغ عدد الوارد العام (٢٢٦٩).
 - أرشفة جميع الكتب الصادرة والواردة والمذكرات الداخلية والبريد الإلكتروني، حيث تم أرشفة ما يقارب (٢٣٠٠٠) وثيقة.
- الاشراف على تنظيم اجراءات المسابقات، حيث بلغ عدد المتقدمين للمسابقات (١٥٠٠) متسابق.
- تقديم وإعداد كافة الخدمات اللوجستية الخاصة بفعاليات المعهد القضائي من تجهيز القاعات والمسارح وتقديم خدمات الضيافة للمشاركين في هذه الفعاليات، حيث بلغ عدد الفعاليات التي تم تنظيمها على النحو التالي:
 - عدد القاعات التي تم تجهيزها للدورات التدريبية للسادة القضاة (١٧٨).
 - عدد القاعات التي تم تجهيزها للدورات التدريبية للموظفين (١٨٧).
 - عدد القاعات التي تم تجهيزها للدورات التدريبية للجهات الداخلية والخارجية (٣٣).
- اعداد دليل اجراءات عمل الصادر العام والوارد العام وكذلك اجراءات التسجيل على نظام تراسل الحكومي وعرضها على المستودع الالكتروني.
- اعداد الخطط التشغيلية والتنفيذية لقسم الشؤون الإدارية.

■ تم اعادة تشكيل لجان العمل الآتية بموجب قرار مدير عام المعهد القضائي بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٣:

- لجنة الشكاوي والاقتراحات
- لجنة ادارة الازمات والمخاطر والسلامة العامة
- لجنة التظلمات
- لجنة استلام وتسليم لوازم المعهد
- لجنة الاداء
- لجنة اتفاقية التعاون بين المعهد القضائي الاردني ومعهد القضاء الشرعي
- لجنة الاستلام
- لجنة اعداد الخطة التدريبية للسادة القضاة لعام ٢٠٢٣
- لجنة الشراء المحلي
- اللجنة الاجتماعية
- لجنة التدريب على اعمال ادارة الموقع
- لجنة دراسة معايير الموظف الالكتروني
- المتميز
- لجنة فريق عمل مشروع دعم سيادة القانون

الموارد البشرية

- متابعة كشوفات الدوام الرسمي والإجازات السنوية والمرضية الخاصة بموظفي المعهد القضائي ومخاطبة وزارة العدل بهذا الخصوص.
- متابعة كشوفات دوام عمال النظافة والمخاطبات الرسمية الخاصة بصرف مستحقاتهم.
- متابعة العمل الإضافي لمدة ساعتين بعد الدوام الرسمي وأيام السبت ل (٩) موظفين من موظفي المعهد القضائي ومخاطبة وزارة العدل لأخذ الموافقة عليهم شهرياً ولصرف مستحقاتهم.
- إصدار التعاميم الخاصة بالالتزام الموظفين بالدوام الرسمي إستناداً إلى نظام الخدمة المدنية والنظام الخاص بالدوام الرسمي.
- تحديث الملفات الخاصة بوظفي المعهد ومتابعتها وحفظ كافة الوثائق المتعلقة بالموظفين في ملفاتهم وحفظ الوثائق والسجلات والملفات التي تقع ضمن عمل وحدة الموارد البشرية.
- متابعة تجديد عقود موظفي المعهد القضائي والذين تم تعيينهم (بعقد فئة ودرجة) علماً أن عدد الموظفين بعقد فئة ودرجة (٩) وتم تجديد عقود (٨) موظفين حتى تاريخه.
- الإعداد لخطة الإحلال والتعاقب الوظيفي وتعميم (تقرير الترشيح الإحلالي) على كافة مدراء المديریات ورؤساء الأقسام في المعهد القضائي لتعبئتها.
- متابعة إشترك موظفي المعهد القضائي في دورات وورش عمل.

- متابعة الإحتياجات التدريبية الخاصة بموظفي المعهد والتعميم على رؤساء الأقسام لبيان الدورات التدريبية للموظفين، وتم حصر الإحتياجات التدريبية لكافة الموظفين ومخاطبة وزارة العدل بخصوصها تمهيدا لإعداد خطة التدريب السنوية لعام ٢٠٢٣.
- إعداد إحصائية تبين إحتياجات المعهد القضائي من الموارد البشرية ومخاطبة المجلس القضائي لغايات أخذها بعين الإعتبار عند إعداد مشروع الموازنة لعام ٢٠٢٣ وكما هو مبين أدناه:

البيان	الفئة الاولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	المجموع
موظفي المعهد الحاليين	٢٥	١	١١	٣٧
الاحتياجات حسب الهيكل التنظيمي	٤٤	١	١٩	٦٤

إدارة المبنى

- المحافظة على ديمومة البنى ورفع كفاءة التشغيل من خلال تطبيق خطة إدامة التشغيل.
- إدامة عمل المبنى والأنظمة الخاصة به من خلال تطبيق خطة الصيانة الوقائية للمبنى بما يشمل الأنظمة المدنية والمعماريه والأنظمة الخارجية والأنظمة الميكانيكية والكهربائية.
- متابعة خطط تحديث البنية التحتية ومتابعة تنفيذ المشاريع.
- تنفيذ خطة الصيانة الطارئة للمبنى والأنظمة الكهروميكانيكية.
- خطة إستهلاك الطاقة للمبنى من خلال تنفيذ خطة ترشيد إستهلاك الطاقة.
- رفع درجة الحماية للمبنى وزيادة المستوى الأمني.



البرامج وجودة التدريب

برنامج التدريب الإعدادي (الدبلوم)

انطلاقاً مما تضمنه الهدف الأول من المادة الثالثة من نظام المعهد القضائي "إعداد مؤهلين لتولي الوظائف القضائية"، يُنفذ برنامج دبلوم المعهد القضائي على مدار سنتين دراسيتين مقسمة إلى ثلاثة فصول لكل سنة دراسية وفقاً للخطة.

وفيما يلي موجز عما قدمه البرنامج للعام ٢٠٢٢:

الفوج العشرون



تحت رعاية عطفة رئيس المجلس القضائي / رئيس مجلس إدارة المعهد، أُقيم حفل تخريج الفوج العشرون والبالغ عددهم (٣٦) طالب (إناث ١٦، ذكور ٢٠)، بعد استكمالهم لجميع متطلبات الحصول على شهادة دبلوم المعهد القضائي.

الفوج الحادي والعشرون

أولاً: إقرار علامات الفصل الدراسي الأول من قبل مجلس إدارة المعهد ورفعها على الحسابات الالكترونية الخاصة لكل طالب.

ثانياً: استكمال تنفيذ متطلبات الخطة الدراسية لطلبة الفوج الحادي والعشرين السنة الأولى على النحو الآتي:

الفصل الدراسي الثاني

- تزويد الفوج بجدول المحاضرات اليومية والخطط والمواد الدراسية الكترونياً.
- تزويد الهيئة التدريسية بجدول المحاضرات اليومية وكشوف المواظبة والعلامات والتقييم الفصلي.

■ تنفيذ المتطلبات الصفية للفصل الثاني:

- تطبيقات عملية في القانون المدني ٢ / أحكام الالتزام.
 - تطبيقات عملية في قانون العقوبات ٢ / الجرح التي تدخل ضمن اختصاص محاكم الصلح.
 - تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات الجزائية ٢ وأصول قواعد الاثبات الجزائية.
 - تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات المدنية ٢ وأصول قواعد الاثبات المدنية.
 - اصول التفسير القانوني.
 - صياغة وتسبيب الاحكام والقرارات القضائية.
 - العقوبات المجتمعية وبدائل التوقيف.
 - لغة أجنبية / اللغة الانجليزية ٢.
- الدورات التدريبية: تم تنفيذ دورة تدريبية بعنوان "مهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التقاضي ومهارات الطباعة" بواقع (٢٨) ساعة.
- الإعداد والتنظيم للامتحانات النصفية والنهائية للفصل الثاني/ السنة الأولى.
- اعداد برنامج الامتحانات.
 - رفع البرنامج على لوحة الإعلانات والموقع الالكتروني للمعهد والتطبيقات الذكية المستخدمة للتواصل مع الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية.
 - تجهيز القرطاسية والملفات اللازمة.
 - عقد الامتحانات وفق البرنامج الزمني
- إقرار علامات الفصل الدراسي الثاني من قبل مجلس إدارة المعهد ورفعها على الحسابات الالكترونية الخاصة لكل طالب.

الفصل الدراسي الثالث

- تنفيذ برنامج التعلم بالملازمة لدى محكمة صلح عمان:
- إعداد النماذج والتقارير والجدول التي تنظم تنفيذ البرنامج.
 - تسمية قضاة الملازمة وتزويدهم بدليل يوضح ماهية البرنامج ونموذج تقرير التقييم.
 - توزيع الطلبة على قضاة الملازمة.
 - عقد اجتماعات مع قضاة الملازمة لمناقشة برنامج الملازمة وأهدافه وآلية تنفيذه.

- عقد اجتماع مع طلبة الفوج الحادي والعشرون لمناقشة برنامج التعلم بالملازمة.
- إعداد دليل لبرنامج الملازمة يتوافق مع نموذج تقرير التقييم.
- متابعة سير البرنامج وذلك بتنفيذ الزيارات الميدانية لطلبة الملازمة.
- تقييم الطلبة من قبل قضاة الملازمة إلكترونياً.
- المحاكمات الصورية (المدنية والجزائية):
 - إعداد النماذج والتقارير والجدول التي تنظم تنفيذ المحاكمات.
 - إعداد دليل للمحاكمات الصورية يوضح ماهيتها.
 - تسمية الهيئة التدريسية للمحاكمات (الجزائية والمدنية) وتزويدهم بدليل المحاكمات.
 - عقد اجتماع مع الهيئة التدريسية لمناقشة المحاكمات واهدافها وآلية تنفيذها وتقييم الطلبة.
- ساعة صفية نقاشية:
 - إعداد النماذج والتقارير والجدول التي تنظم تنفيذها.
 - إعداد دليل للساعة النقاشية يوضح ماهيتها.
 - تسمية الهيئة التدريسية وتزويدهم بدليل الساعة النقاشية.
 - عقد اجتماع مع الهيئة التدريسية لمناقشة الساعة النقاشية واهدافها وآلية تنفيذها وتقييم الطلبة.
- الزيارات لمؤسسات ذات صلة بالعمل القضائي حيث تم تنفيذ الزيارات الميدانية بواقع زيارتين لكل مؤسسة من المؤسسات التالية:
 - ادارة المختبرات والادلة الجرمية.
 - مراكز الاصلاح والتأهيل / الجويده.
 - ادارة حماية الاسرة والأحداث.
 - محكمة الاحداث ودور الرعاية.
 - المركز الوطني لحقوق الانسان.

ثالثاً: اقرار التقييم السنوي/ السنة الدارسية الثانية من مجلس ادارة المعهد والبدء بتنفيذ متطلبات الخطة الدراسية لطلبة الفوج الحادي والعشرين السنة الثانية على النحو الآتي:

- تزويد الفوج بجدول المحاضرات اليومية والخطط والمواد الدراسية إلكترونياً.
- تزويد الهيئة التدريسية بجدول المحاضرات اليومية وكشوف المواظبة والعلامات والتقويم الفصلي.
- تنفيذ المتطلبات الصفية للفصل الرابع:
 - تطبيقات عملية في القانون المدني ٣/ عقود مسماة.
 - تطبيقات عملية في قانون العقوبات ٣/ الجرح التي تدخل ضمن اختصاص محاكم الصلح.
 - تطبيقات عملية في قانون العمل ومنازعات قانون الضمان الاجتماعي.
 - تطبيقات عملية في التشريعات التجارية والمالية والمصرفية.
 - تطبيقات عملية في الطب الشرعي.
 - منهجية البحث العلمي القانوني.
 - ادارة الدعوى والوساطة كوسيلة بديلة لحل النزاعات.
 - لغة أجنبية / اللغة الانجليزية ٣.
- الدورات التدريبية: تم تنفيذ دورة تدريبية بعنوان "المسؤولية الطبية المدنية والجزائية" بواقع (١٢) ساعة.
- الاعداد والتنظيم للامتحانات النصفية والنهائية للفصل الرابع/ السنة الثانية:
 - اعداد برنامج الامتحانات.
 - رفع البرنامج على لوحة الإعلانات والموقع الالكتروني للمعهد والتطبيقات الذكية المستخدمة للتواصل مع الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية.
 - تجهيز القرطاسية والملفات اللازمة.
 - عقد الامتحانات وفق البرنامج الزمني.
- مادة البحث العلمي:
 - اعتماد مواضيع الأبحاث من قبل اللجنة العلمية وتسليمها للطلبة.
 - تسمية مشرفين مادة مساق البحث العلمي وتزويدهم بتعليمات وإجراءات البحث العلمي وتوزيع الطلبة عليهم.
 - إعداد نماذج خاصة (تسليم مواضيع الأبحاث، زيارة المشرفين).
 - تحديد موعد مناقشة وتسليم الأبحاث.

الفصل الدراسي الخامس

الاعداد والتنظيم للفصل الدراسي الخامس / السنة الثانية والذي يبدأ بتاريخ ٢٠٢٣ / ١ / ٢ ويشمل ما يلي:

■ تزويد الفوج بجدول المحاضرات اليومية للمتطلبات الصفية للفصل الخامس إلكترونياً ويشمل المواد التالية:

- تطبيقات عملية في الشركات المدنية والتجارية
 - تطبيقات عملية في حقوق الملكية الفكرية وقانون المنافسة غير المشروعة
 - تطبيقات عملية في قانون الأحداث.
 - تطبيقات عملية في قانون الحماية من العنف الاسري
 - تطبيقات عملية في قانون التنفيذ
 - تطبيقات عملية في عقود ونظام التأمين الالزامي
 - تطبيقات عملية في عقود الايجار
 - الاعتراض والطعن في الاحكام الصلحية
 - دور القاضي في تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان
 - البحث العلمي
- تزويد الهيئة التدريسية بجدول المحاضرات اليومية وكشوف المواظبة والعلامات والتقويم الفصلي.
- الدورات التدريبية: تنظيم جدول زمني لعقد دورة "إدارة ملف الدعوى" بواقع (١٢) ساعة.

رابعاً: تزويد طلبة دبلوم المعهد بـ مواد الفصول إلكترونياً.

خامساً : تأمين حسابات موقع قرارك القانوني وقسطاس القانوني لطلبة الفوج الحادي والعشرين لرفد وتعزيز الجانب القانوني لديهم.

سادساً: استخدام تقنيات الاتصال المرئي والمسموع (التعلم عن بعد):

- عقد محاضرات تدريبية لأعضاء الهيئة التدريسية وطلبة برنامج الدبلوم لاستخدام تطبيق التعلم عن بعد (Microsoft teams) بالتعاون مع قسم تكنولوجيا المعلومات، وذلك لإدامة العملية التدريبية والتأهيلية في المعهد في حال حدوث أي طارئ.
- الحاق الطلبة المصابين بفيروس كورونا بمحاضراتهم اليومية عن بُعد بواقع (١٨٩) محاضرة.

سابعاً: تنظيم عدد من الاجتماعات مع الهيئات التدريسية والطلبة كما هو مبين أدناه:

- اجتماع مع طلبة الفوج حول الفصل الدراسي الثاني.
- اجتماعات مع قضاة الملازمة في قصر العدل لمناقشة برنامج الملازمة واهدافه وآلية تنفيذه.
- اجتماعات مع طلبة الفوج لمناقشة برنامج التعلم بالملازمة.
- اجتماع مع طلبة الفوج حول الفصل الدراسي الرابع.
- اجتماع مع الهيئة التدريسية للفصل الدراسي الخامس.

ثامناً: عقد دورة لطلبة الفوج بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول "قواعد القانون الدولي الانساني".

الفوج الثاني والعشرون

اولاً : مسابقة القبول في برنامج دبلوم المعهد القضائي الفوج الثاني والعشرين

- الإعلان عن بدء استقبال طلبات التسجيل للراغبين بالدراسة في المعهد القضائي للعام الدراسي ٢٠٢٢ إلكترونياً وفق الأسس والشروط المنصوص عليها في نظام المعهد القضائي رقم ٤٩ لسنة ٢٠٢٠.
- اقرار أسماء المتقدمين للمسابقة المنطبقة عليهم الشروط من قبل مجلس إدارة المعهد.
- تحديد موعد عقد الامتحان الكتابي يوم السبت الموافق ٢٠٢٢/٦/٤ في مبنى المعهد.

- تبليغ الناجحين في الامتحان الكتابي بموعد المقابلات الشخصية برسائل (SMS).
 - اعلان اسماء المقبولين في برنامج دبلوم المعهد القضائي والبالغ عددهم (٢٠) طالب وطالبة.
- ثانياً : اقرار التقويم السنوي للسنة الدراسية الأولى للفوج الثاني والعشرين من مجلس الإدارة.
- ثالثاً : عقد اجتماع تعريفى للفوج الثاني والعشرين مع المدير العام ومدراء المديريات ورؤساء الأقسام في المعهد .
- رابعاً: تنفيذ اجندة زيارة لمحكمة صلح عمان لـ (١٨) طالب من الفوج الثاني والعشرين ممن ليس لديهم معرفة بأعمال المحاكم للإطلاع على أعمالها .
- خامساً : عقد امتحان تشخيصي لمادة اللغة العربية و الانجليزية ومهارات الطباعة للفوج .
- سادساً : تعريف طلبة الفوج بنظام الدبلوم الالكتروني وعرضه عليهم في المختبر.
- سابعاً : اداء القسم من قبل طلبة الفوج أمام مدير عام المعهد .
- ثامناً : تصميم وإصدار هويات تعريفية (باجه) لطلبة الفوج.
- تاسعاً : تأمين حسابات موقع قرارك وموقع قسطاس القانونيين لطلبة الفوج لرصد وتعزيز الجانب القانوني لديهم.
- عاشراً : تنفيذ متطلبات الخطة الدراسية لطلبة الفوج الثاني و العشرين السنة الدراسية الأولى على النحو الآتي:

الفصل الدراسي الأول

- تزويد الفوج بجدول المحاضرات اليومية والخطط والمواد الدراسية الكترونياً

■ تزويد الهيئة التدريسية بجدول المحاضرات اليومية وكشوف المواظبة و العلامات والتقويم
الفصلي.

■ تنفيذ المتطلبات الصفية للفصل الأول:

- قواعد السلوك القضائي ومعايير التفتيش
- تطبيقات عملية في القانون المدني ١
- تطبيقات عملية في قانون البينات
- تطبيقات عملية في قانون أصول المحاكمات المدنية ١
- تطبيقات عملية في قانون العقوبات ١
- تطبيقات عملية في قانون أصول المحاكمات الجزائية ١
- المهارات اللغوية في صياغة الاحكام والقرارات القضائية
- لغة أجنبية / انجليزي ١
- مهارات الاتصال والتواصل

■ الدورات التدريبية: تنفيذ دورة اللغة الفرنسية بواقع (٥٦) ساعة.

■ الاعداد والتنظيم للإمتحانات النصفية والنهائية للفصل الأول / السنة الأولى.

- اعداد برنامج الامتحانات.
- رفع البرنامج على لوحة الإعلانات والموقع الالكتروني للمعهد والتطبيقات الذكية
- المستخدمة للتواصل مع الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية.
- تجهيز القرطاسية والملفات اللازمة.
- عقد الامتحانات وفق البرنامج الزمني .
- عقد امتحاني نصف الفصل والنهائي لمادة قواعد السلوك القضائي ومعايير التفتيش
- الكترونياً في مختبرات المعهد .

الاعداد والتنظيم للفصل الدراسي الثاني / السنة الأولى والذي يبدأ بتاريخ ٢٠٢٣ / ١ / ٢ ويشمل ما يلي:

■ تزويد الفوج بجدول المحاضرات اليومية للمتطلبات الصفية للفصل الثاني إلكترونياً ويشمل المواد التالية:

- تطبيقات عملية في القانون المدني ٢ / أحكام الالتزام
 - تطبيقات عملية في قانون العقوبات ٢
 - تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات الجزائية ٢ وأصول قواعد الاثبات الجزائية
 - تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات المدنية ٢ وأصول قواعد الاثبات المدنية
 - صياغة وتسبيب الاحكام والقرارات القضائية
 - العقوبات المجتمعية وبدائل التوقيف
 - اصول التفسير القانوني
 - لغة أجنبية / الإنجليزية ٢
- تزويد الهيئة التدريسية بجدول المحاضرات اليومية وكشوف المواظبة و العلامات والتقييم الفصلي.
- الدورات التدريبية: تنظيم جدول لعقد دورة استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التقاضي ومهارات الطباعة بواقع (٢٨) ساعة.

حادي عشر: عقد محاضرة بالتعاون مع السفارة الفرنسية حول (الملكية الفكرية) للفوجين الحادي والعشرين والثاني والعشرين.

ثاني عشر : تنظيم عدد من الاجتماعات مع الهيئات التدريسية والطلبة كما هو مبين أدناه :

- اجتماع مع طلبة الفوج حول الفصل الدراسي الأول .
- اجتماع مع الهيئة التدريسية للفصل الاول.

انطلاقاً مما تضمنته المادة الثالثة من نظام المعهد القضائي حول أهداف المعهد القضائي برفع كفاءة القضاة، ورفع كفاءة الموفدين وموظفي وزارة العدل والوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والعامة، وتنمية مهارات البحث العلمي لديهم وفي ذات الوقت انطلاقاً مما ورد في مدونة السلوك القضائي "على القاضي أن يسعى دائماً إلى تنمية وتحسين قدراته العلمية والعملية وأن يحرص على تطوير مهاراته الشخصية بحضور الدورات المتخصصة والعمل على كل ما من شأنه السمو بأهليته ورفع كفاءته". حمل المعهد القضائي على عاتقه تحقيق ونجاز هذه الاهداف المرجوة بكل كفاءة وفعالية وصولاً إلى أعلى معايير الجودة والتميز وبما يحقق غايات المستفيدين وأصحاب العلاقة من البرامج التدريبية التخصصية والشمولية وفق الاحتياجات الفعلية التي تحقق العائد والأثر من تنفيذ هذه البرامج في ميدان العمل القضائي والقانوني.

وفي سبيل مواكبة المستجدات المتعلقة بإدارة العملية التدريبية بصورتها الوجيهة او الرقمية في ظل المتغيرات المستجدة من حولنا، والسعي للريادة في تحقيق الأهداف المأمولة وذلك من خلال إجراء مقارنة معيارية لممارسات فضلى ومن خلال برامج رفع القدرات بالتعاون مع الجهات الخبيرة المانحة في قطاع العدالة.

فيما يلي موجز عما قدمه البرنامج لهذا العام:

الإنجازات العددية الكلية للعملية التدريبية



- تم عقد (٤٧٦) فعالية تدريبية موزعة على الأقاليم الثلاثة، منها (٣٦٣) فعالية عُقدت وجاهياً و(١١٣) فعالية عُقدت عن بعد باستخدام وسائل الاتصال المرئي والمسموع/ منظومة التعلم الإلكتروني، أي بنسبة ٢٤% نُفذت بصورة رقمية.

مشارك ومشاركة

١٠٩٢٠

بتكرار

مشارك ومشاركة

٤٤١٠

بدون تكرار

- تم بتكرار تدريب (١٠٩٢٠) مشاركاً ومشاركة، موزعة وفق الجندر (٦٤٧٥) مشارك و(٤٤٤٥) مشاركة.
- تم بدون تكرار تدريب (٤٤١٠) مشاركاً ومشاركة، موزعة وفق الجندر (٢٥٣١) مشارك و(١٨٧٩) مشاركة.
- عدد الأيام التدريبية (٩٥٦)، عدد الساعات التدريبية (٤٥٥٠).

أبرز المواضيع التدريبية

- توحيد الإجراءات المتبعة في القضايا التنفيذية.
- ورشة تطبيق الأسس العلمية للتعلم الرقمي
- المدمج لوصف البطاقات التدريبية وورشة دور منسق المنهج.
- اجراءات وشرعية الأدلة الرقمية.
- ادماج معايير حقوق الانسان في المحاكمات والاحكام القضائية الوطنية – التأسيسية والمتقدمة.
- اضاءات حول قانون حماية المستهلك في ضوء التشريع الاماراتي والبريطاني والامريكي
- الاتفاقيات الدولية المعنية بالحق بالسلامة الجسدية.
- الاجراءات والاثبات الابتدائي الجزائية وكذلك جنايات أحداث.
- الاستراتيجية السنوية والإطار التشريعي لجهاز التفتيش القضائي.
- الاشكاليات المتعلقة بمحاكم الصلح.
- الإتجار بالبشر.
- الإجراءات الجزائية الابتدائي والاثبات بالصفة الاستثنائية
- الإجراءات الجزائية والاثبات - التأسيسية والمتقدمة.
- الإجراءات المدنية والاثبات - التأسيسية والمتقدمة.
- الإجراءات المدنية والاثبات – تأسيسية.
- الإجراءات والاثبات الابتدائي الجزائية - جنايات صغرى.
- الإجراءات والاثبات الابتدائي الحقوقية وإدارة الدعوى المدنية.
- الإجراءات والاثبات الابتدائي/ بداية حقوق بالصفة الاستثنائية.
- الإشكاليات المتعلقة بمحاكم الاستئناف/ بشقيها الجزائي والمدني.
- الإشكاليات المتعلقة بمحاكم البداية/ بشقيها الجزائي والمدني.
- الإشكاليات المتعلقة بمحاكم الصلح/ حقوق.
- الإشكاليات المتعلقة بمحاكم صلح الجزاء والنيابة العامة.
- الإشكاليات في الإجراءات الاستثنائية والاثبات – جزاء وحقوق.

- الإشكاليات في الإجراءات القضائية أمام محاكم الدرجة الأولى.
- الإشكاليات في صياغة الأحكام الاستثنائية وجودتها - بشقيها الجزائي والمدني.
- الأدلة الكافية لمنع أو الظن.
- الأصول المحاسبية.
- الأمن السيبراني/ تطبيقات عملية.
- البرنامج التدريبي للقضاة حديثي التعيين.
- التبليغات القضائية الدولية.
- التدقيق الضريبي (١) و (٢) .
- التعاون الدولي.
- التعديلات على قانون العقوبات (العقوبات المجتمعية ودمج العقوبات وجرائم الأتات وأعمال البلطجة والتسول وبدائل التوقيف).
- الجرائم الواقعة خلافا لقوانين المواصفات والمقاييس والغذاء والدواء والصحة العامة والزراعة والبيئة.
- الجرائم الواقعة على القوة المحرزة.
- الدعاوى البسيطة ذات المسار السريع وإجراءاتها.
- الدليل الإلكتروني للمدعين العامين والقضاة.
- الدمج والإدغام والتفريد العقابي.
- السيطرة المبكرة على إجراءات الدعاوى المدنية والتجارية.
- الصحافة والاعلام - جرائم المطبوعات والنشر و ضمانات حرية التعبير.
- العقوبات المجتمعية وجرائم غسل الأموال والتحقيقات المالية الموازية.
- القانون البحري.
- القانون الدولي الانساني.
- القضاء والعدالة الانتخابية.
- القضايا البنكية والعمليات المالية والمصرفية لدى البنوك والعقود الدولية.
- الكفاءة والشفافية داخل النظام القضائي مع التركيز على الإجراءات الجنائية.
- اللغة الانجليزية.
- المحافظ المالية الإلكترونية.
- المساعدة القانونية.
- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- المسؤولية المدنية والجزائية عن الاخطاء الطبية.
- المصارف العربية في مواكبة التطورات القانونية الدولية.
- الملكية الفكرية - الرسوم الصناعية والاسماء والعناوين التجارية والعلامات التجارية وبراءة الاختراع.
- الوساطة القضائية وادارة الدعوى.
- إجراءات التحقيقات والمحاكمة بقضايا العنف الأسري.
- إجراءات المحاكمات الرقمية في الدعاوى المدنية والتجارية.
- إدارة الأصول المجمدة والمصادرة.
- إدارة ورئاسة المحكمة في محاكم البداية ومحاكم الصلح.
- إضاءات على قانون الملكية العقارية.
- أثر الأمراض النفسية والعقلية على المسؤولية الجزائية.
- أثر التدريب المتخصص على سلوك القضاة.
- أصول التحقيق.
- أصول التحقيق في الجرائم الاقتصادية وجرائم الفساد ووسائل إثباتها.
- أصول المرافعات لدى محاكم الجنايات.

- أصول وفنيات التحقيق الابتدائي.
- أفضل الممارسات بشأن استرداد عائدات الجرائم
- الجنائية المهربة للخارج والتحديات.
- برنامج تدريبي للسادة المدعين العامين.
- برنامج ميزان والسيطرة على الدعوى
- وإجراءات المحاكمة عن بعد.
- بناء القدرات القيادية القضائية - مهارات
- القيادة.
- تجارب الدول العربية فيما يتعلق بالرقابة
- القضائية على ركن السبب في القرار الإداري.
- تدريب المدربين على التحقيقات المالية وبناء
- قضايا تمويل الإرهاب.
- تدريب قضائي على التعاون الدولي بما يتعلق
- بالجرائم الالكترونية والدليل الالكتروني.
- تطبيقات في قانون الشركات.
- تطبيقات في قانون المالكين والمستأجرين وعقود
- الايجار.
- تعزيز المعرفة القانونية في مجال العدالة
- الانتخابية.
- تقديم جلسات المحكمة عبر خاصية الفيديو.
- تقييم تجربة الجمع او التفريق بين وظيفتي النيابة
- العامة وقاضي التحقيق في القوانين العربية.
- حجية الأحكام الجزائية أمام القاضي المدني.
- دور الوساطة والتحكيم في حل النزاعات
- المصرفية والتجارية.
- رقمنة إجراءات العمل في القضاء وتفعيل
- الملفات الالكترونية.
- صنع القرار القضائي.
- صياغة الأحكام القضائية وجودتها الجزائية
- والمدنية والدعوى الإدارية.
- طلبات تسليم المجرمين والمساعدة القضائية.
- عقود الاتصالات.
- عقود المقاومات/ الفيديو.
- فرص التعاون بين القضاء والطب الشرعي -
- القانون المدني.
- قانون اصول المحاكمات المدنية.
- قانون الإعسار.
- قانون التحكيم.
- قانون المنافسة غير المشروعة والاسرار
- التجارية/جزاء - حقوق.
- قانون أصول المحاكمات الجزائية.
- قانون حماية المستهلك.
- قانون محاكم الصلح والبيانات.
- قضايا التأمين.
- مكافحة التهرب الضريبي وغسيل الأموال في
- الأردن وألمانيا.
- مناقشة التشريعات الوطنية المتعلقة بالجرائم
- والادلة الالكترونية والاستفادة من الاحكام
- الواردة في اتفاقية بودابست.
- مهارات الاتصال والتواصل - التأسيسية
- والمتقدمة.
- مهام وصلاحيات قاضي تنفيذ حكم الأحداث في
- قانون الأحداث الأردني.
- نظام ميزان.
- ورشة عمل مشتركة ما بين اصحاب العطوفة
- رؤساء محاكم البداية والمدراء الإداريين.

انطلاقاً مما ورد في مدونة السلوك القضائي "على القاضي أن يسعى دائماً الى تنمية وتحسين قدراته العلمية والعملية وأن يحرص على تطوير مهاراته الشخصية بحضور الدورات المتخصصة والعمل على كل ما من شأنه السمو بأهليته ورفع كفاءته" وفي ذات الوقت انطلاقاً من ما تضمنته المادة الثالثة من نظام المعهد القضائي حول اهداف المعهد القضائي برفع كفاءة القضاة وطلبة المعهد ورفع كفاءة الموفدين وموظفي وزارة العدل والوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والعامة، وتنمية مهارات البحث العلمي لديهم. حمل قسم تطوير المناهج والاساليب على عاتقه تحقيق وانجاز هذه الاهداف المرجوه بكل كفاءة وفعالية وصولاً الى اعلى معايير الجودة والتميز وبما يحقق غايات المستفيدين واصحاب العلاقة من البرامج التدريبية والتدريبية وفق الاحتياجات الفعلية التي تحقق العائد والاثر من تنفيذ هذه البرامج في ميدان العمل القضائي والقانوني.

وفي سبيل مواكبة المستجدات المتعلقة بادرارة العملية التدريبية بصورتها العادية أو الرقمية في ظل المتغيرات المستجدة من حولنا في المحتوى والأسلوب في تقديم الخدمة التعليمية والتدريبية، كان لابد من مواكبة هذه المتغيرات والسعي للريادة في تحقيق الاهداف المأمولة وذلك من خلال ما تم اجراءه من مقارنة معيارية لممارسات فضلى. وكان أهم ما تم انجازه في هذا المجال:

الحقائب والأساليب

- اصدار دليل متكامل للعملية التدريبية مُحكم يتضمن منهجية بناء الحقائب التدريبية والمناهج التدريبية.
- تدريب بعض من السادة المحاضرين كتجربة اختبارية للمنهجية
- اعتماد محتوى تدريبية في ضوء هذا الدليل وتقديمه. بأسلوب تفاعلي يعتمد على النمذجة والمحاكاة الواقعية كنموذج تجريبي.
- تقديم العديد من الإجابات على استفسارات السادة القضاة والمحاضرين والمشاركين حول احدث الموضوعات التي يمكن البحث فيها ضمن الاختصاص وتم توجيههم الى موضوعات تضمنها

الحقائب التدريبية وكانت مدار بحث يحتاج الى توظيفه في الميدان العملي مثل العدالة التصالحية.

رقمنة اجراءات التدريب وأدلتها

- اعتماد دليل استخدام تطبيق (WhatsApp) للاستضافة في المجموعات التدريبية لغايات التزويد بكافة مقتضيات العملية التدريبية وبصورة الانضمام الذاتي الرقمي.
- اعتماد اجراء التقييم القبلي والبعدي وتقييم الرضا عن الفعاليات التدريبية من خلال الروابط الرقمية ومن ثم تحليلها رقمياً.
- الاعتماد على كودات الترميز (QR) في التواصل مع المشاركين وتزويدهم بمتطلبات التدريب.
- اجراء التقييم من خلال مختبرات الحاسوب وعبر منصات التعلم الالكتروني.
- تقديم التدريب عبر وسائل الاتصال المرئي والمسموع (Google meet و Microsoft Teams).
- الاعتماد على الاستبانات الموزعة رقمياً على الهواتف الذكية للقضاة من خلال الرسائل النصية (SMS) بالتعاون مع المجلس القضائي وذلك لغايات تحديد الاحتياجات التدريبية بواقع ١٦ تخصص قضائي رئيسي مما أسهم برفع نسبة مشاركة القضاة في تحديد احتياجاتهم لتصل الى (٨٠,٤) من الفئات المستهدفة بالتدريب.

تقييم العملية التدريبية

تم قياس درجة رضى المشاركين عن جودة التدريب العامة لكافة الفعاليات التدريبية التي عقدت خلال عام ٢٠٢٢ بنتيجة (٩) درجة بمقياس (١٠-٠) وذلك بعد دراسة وتحليل نتائج (٣٠٧٨٨) عنصر من عناصر القياس واستخلاص نتائجها.

وتوزعت النقاط وفق المحاور الآتي:

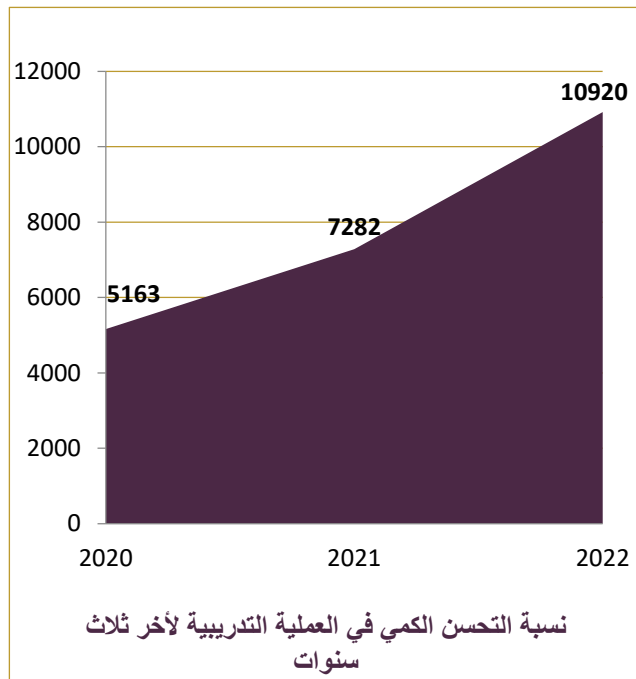
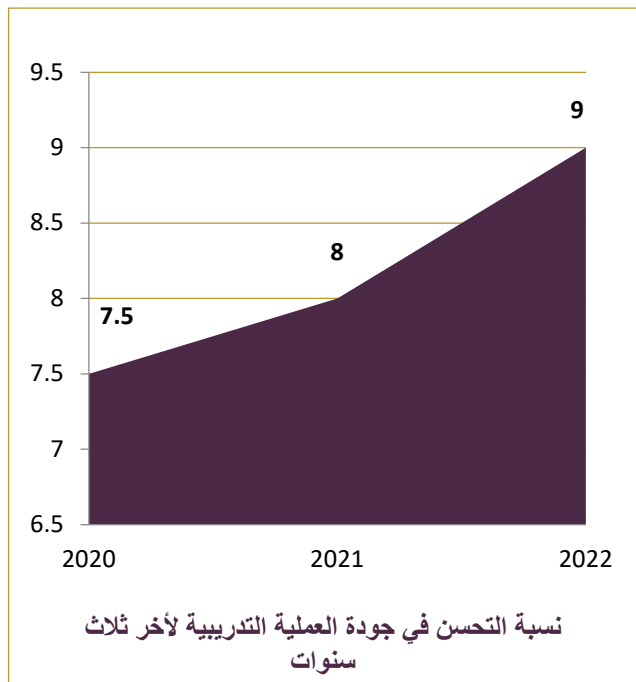
المحتوى التدريبي	٩
المدرسين	٩, ٢
الاشراف والتنظيم	٨, ٩
الترتيبات الإدارية واللوجستية	٨, ٢

منهجية بناء خطة التدريب القضائية

تم تصميم الخطة التدريبية وما تضمنته من برنامج تدريبي لتوائم مع الاحتياجات الفعلية للجهاز القضائي والتي تم تحديدها في تقرير اللجنة الملكية وكذلك التغذية الراجعة من الخطة السابقة ونتائج استبيان الاحتياجات التدريبية وكذلك تم الرجوع الى المفتش الأول لغايات الاطلاع على الأخطاء المتكررة التي يرتكبها القضاة والتي تؤثر في ثقة الجمهور بالجهاز القضائي وعدم اقتناعه في القرارات الصادرة عنه والملاحظات التي تم ابدائها في الاجتماع الذي عقد لرؤساء المحاكم والمفتشين على مسودة الخطة التدريبية.



تم وضع واختيار الموضوعات التدريبية وتقسيمها الى مستويات تدريبية وفقا للمسارات الوظيفية والمهنية حسب احتياجات الجهاز القضائي بحيث تعتمد فئة القضاة أساسا للاحتياجات التدريبية وبما يعزز إجراءات السيطرة المبكرة على الدعاوى والإدارة الجيدة للمحاكمة.



هذا وتم الاعتماد على التخطيط لعملية التدريب بالاعتماد على المسارات الوظيفية والتخطيط وفق التحول الوظيفي والتخطيط وفق الاحلال والتعاقب الوظيفي وذلك في سبيل تمكين القضاة وتزويدهم بالأدوات والمكنة اللازمة لنظر القضايا المعروضة امامهم، وفي هذا الصدد تم اعداد برامج تدريبية لمن يتم نقلهم وترفيعهم من القضاة الى محكمة البداية او الى الاستئناف او تم نقلهم الى قضاء متخصص كالضريبة مثلا او من تسميتهم في غرف غير التي تم تسميتهم فيها (الغرفة الجزائية والغرفة الحقوقية والغرفة الاقتصادية). وتم تصميم موضوعات تدريبية لمن يتولى قضايا متخصصة مثل التحقيق المالي الموازي. إضافة الى ذلك فقد تم تصميم ورش عمل وحلقات نقاشية بين قضاة الاستئناف والبداية وقضاة الهيئات الاستئنافية في محكمة البداية مع قضاة الصلح للتغلب على الأخطاء المتكررة والتي تعطل انجاز القضايا وتساهم في ضعف القرارات الصادرة، وذلك لغايات ضبط جودة قرارات المحاكم.

وبذات الوقت تم متابعة مؤشرات التحسن الكمية لأعداد المتدربين خلال الأعوام الثلاثة الماضية والتي بينت بأن هناك تقدم ملحوظ بنسبة بلغت ٥٣% مقارنة بالثلاث سنوات الماضية.



تكنولوجيا المعلومات

المشاريع قيد المتابعة والتنفيذ مع الشركات والجهات المانحة

- إطلاق الموقع الإلكتروني الرسمي الجديد للمعهد القضائي الأردني WWW.jij.gov.jo والمتابعة مع الشركة المطورة للتحقق من اجراء كافة التعديلات المطلوبة على الموقع ورفع المحتوى المعتمد من قبل إدارة المعهد والتنسيق مع وزارة الاقتصاد الرقمي ومركز الامن السيبراني لغايات فحص السرية والأمان حسب المعايير المعتمدة لديهم.
- تعديل نظام المسابقة القضائية الإلكترونية والذي يتم من خلاله تقديم الطلبات إلكترونياً وحوسبة اعمال لجنة التدقيق والتي تقوم بسحب الطلبات وتدقيقها وإبلاغ المتقدم بنتيجة طلبه من خلال النظام إلكترونياً.
- التبليغ إلكترونياً من خلال الرسائل النصية لجميع البلاغات المرتبطة بالمسابقة للمتقدمين مثل (تبليغ موعد الامتحان، نتائج الامتحان الكتابية، مواعيد المقابلات الشفوية، والنتيجة النهائية للناجحين).
- استقبال طلبات الاعتراض على نتائج المسابقة القضائية بشكل إلكتروني.
- ترحيل بيانات المسابقة القضائية للافواج ٢١،٢٢ من خلال جمل برمجية الى قاعدة بيانات القبول والتسجيل ومنح المقبولين رقم طلابي من خلال النظام، ليتم احتساب عدد مرات التقدم للمسابقة لكل متسابق وفقاً لتعليمات مسابقة القبول في المعهد القضائي والذي يشترط ان لا يتجاوز عدد محدود للرسوب في المسابقة.
- تطوير نظام التعلم بالملازمة ليتم تعبئته لطلبة الدبلوم على مقاعد الدراسة إلكترونياً من قبل السادة القضاة المشرفين ومن خلال الشبكة الداخلية للمعهد القضائي، لغايات تخفيف عبء العمل لموظفي قسم الدبلوم الاعدا في المعهد القضائي، حيث يتم استخراج تقارير المتابعة والنتائج بشكل مباشر بمجرد تعبئة التقييم من قبل القاضي المشرف.
- إطلاق النسخة التجريبية من نظام المكتبة الرقمية للمعهد القضائي وفقاً للتالي :
 - المتابعة الدورية والمستمرة مع الشركة المطورة لغايات توضيح إجراءات العمل على النظام المحوسب، والرد على استفساراتهم وتزويدهم بكافة البيانات والجمل البرمجية

- اللازمة للربط الالكتروني مع قواعد البيانات للأنظمة الداخلية في المعهد القضائي والمرتبطة بنظام المكتبة (نظام التدريب المستمر، نظام القبول والتسجيل).
- فحص النسخة التجريبية من النظام في مختلف المراحل وتزويد الشركة بنتائج الفحص والملاحظات.
- المتابعة مع كل من وزارة الاقتصاد الرقمي ووزارة العدل لغايات تجهيز السيرفرات والبنية التحتية اللازمة لاطلاق النظام بنسخته النهائية.
- التنسيق مع قسم البحوث والمراجع في المعهد لغايات التحقق من تفعيل الية الفهرسة المعتمدة على النظام المحوسب Marc21.
- تحديد المواصفات الفنية اللازمة لتطوير منصة التعلم الرقمي للمعهد القضائي بالتعاون مع خبير الاتحاد الأوروبي ولجنة تنسيقية من الموظفين المعنيين، وتزويد لجنة المشتريات المركزية في المجلس القضائي لطرح عطاء تطوير منصة التعلم الرقمي لتعمل من خلال شبكة الانترنت بدلا من الشبكة الداخلية للمعهد القضائي.

تطوير الأنظمة المحوسبة المعمول بها في المعهد القضائي

- (نظام التدريب المستمر، نظام التدريب الاعدادي، نظام الصادر والوارد، نظام المكتبة) وفقا للتعديلات في التشريعات أو التعليمات النازمة لتلك الأنظمة والبرامج المحوسبة وحسب التعديلات المطلوبة من قبل المعنيين في المعهد.
- إضافة الى التعديلات البرمجية المرتبطة بتعديل البنية التحتية في الوزارة مثل تغيير السيرفرات حيث معالجة التغييرات المستمرة للسيرفرات بحيث يتم التعرف على السيرفر بشكل ديناميكي لتقليل الوقت اللازم لتعديل الأنظمة في حال تغيير السيرفرات.
- اصدار التقارير الإحصائية المطلوبة بشكل مستمر من خلال بناء جمل برمجية على قواعد البيانات مباشرة حسب الحاجة ووفقا للمطلوب.
- تفعيل الحسابات الخاصة بالمستخدمين للأنظمة العاملة في المعهد القضائي ومنح الصلاحيات المطلوبة لكل موظف حسب دوره، والمتابعة مع وزارة العدل لتفعيل حسابات الانظمة التي يتم ادارتها من قبلهم مثل: (نظام الارشفة، نظام شؤون الموظفين، نظام الدوام).

- عمل اشتراك مقابل رسوم سنوية مع قاعدة البيانات القانونية والمصادر (معرفة) لغايات استخدامها من قبل طلبة الدبلوم للانتفاع من المحتوى الرقمي المتوفر من خلالها (الكتب القانونية والمجالات ذات العلاقة بالقضاء).
- تفعيل حسابات على منصة التعلم الرقمي لطلبة الدبلوم للفوج الجديد (الفوج ٢٢) والتي تتيح لهم متابعة كافة الامور المتعلقة بالمواد الدراسية وعلاماتهم وتقييم المحاضرين على المنصة).

التجهيزات التقنية والأنظمة الصوتية والمرئية والبنية التحتية في المعهد القضائي

- ادامة عمل البنية التحتية للمنصة الالكترونية للتعلم الإلكتروني E-learning ، حيث يتم تقييم جميع الدورات التدريبية من خلال منصة التعلم الرقمي المرتبطة بنظام التدريب المستمر.
- تجهيز مختبرات الحاسوب في المعهد القضائي وتقديم الدعم الفني عند تعبئة التقييم لكافة دورات التدريب المستمر والتي تتم من خلال المنصة.
- تجهيز المختبرات لتقديم الامتحانات الفصلية بشكل الكتروني لطلبة الدبلوم للفوجين ٢١،٢٢ وذلك من خلال ربط كافة أجهزة الحاسوب فغي كل مختبر مع طابعة شبكية، والتأكد من عمل البرامج اللازمة لتنفيذ الامتحانات الالكترونية على الوجه الأمثل.
- يستعرض طلبة دبلوم المعهد علامات المواد الدراسية الفصلية والتراكمية من خلال منصة التعلم الرقمي والتي تعمل من خلال شبكة الانترنت ومن خلال الحسابات الخاصة بكل طالب.
- تجهيز قاعة التعلم الإلكتروني / محكمة العقبة.
- تفعيل منصة التعلم الإلكتروني للمعهد E_learning لتعمل من خلال شبكة الانترنت الخاصة بالمعهد Wifi، وذلك لتمكين السادة القضاة والتدريبين من تقييم الدورات من خلال اجهزة الهواتف النقالة الخاصة بهم.
- يقوم طلبة دبلوم المعهد القضائي بتقييم المحاضرين فصليا من خلال المنصة ليتمكن موظفي قسم الدبلوم من سحب النتائج تلقائيا من خلال تقرير محوسب على المنصة لكل محاضر.
- ادامة العمل على التطبيقات المعتمدة في المعهد القضائي (MS teams) والتي تم تزويدنا بها من قبل وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بإنشاء روابط الدورات وارسال الروابط وتبليغ قسم التدريب المستمر بها ومتابعة الدورة وحل المشاكل للمنضمين لهذه الروابط.
- تتم متابعة اجهزة الموظفين لحل جميع المشاكل من SOFTWARE و HARDWARE وتحديث وتفعيل البريد الإلكتروني على كافة الاجهزة، تجهيز اجهزة الموظفين والموظفين

الجدد والمحاضرين وتثبيت أنظمة المعهد عليها مثل نظام التدريب المستمر والتسجيل والديوان وعدالة وتراسل وغيرها.

- التأكد من جاهزية أنظمة الصوتيات في المسارح وفحصها لغايات عقد دورات ومؤتمرات عدة.
- المتابعة والتنسيق مع الشركات المعنية من أجل حل المشاكل والأعطال التي تظهر في أنظمة الصوتيات في المسارح.

- التأكد من جاهزية خطوط الشبكة والانترنت| WIFI لكافة قاعات المعهد و فحصها والتأكد من عملها بالشكل الأمثل.

- تم إعادة توزيع نقاط الوصول للانترنت اللاسلكي Wifi Access Points وعددها ١٥ نقطة، لتخدم اكبر شريحة من المستفيدين من الإداريين والطلبة والزوار.

- تم التواصل مع وزارة العدل لتفعيل الانترنت لدى أجهزة الموظفين والقاعات التدريبية وفقا للسياسة الأمنية الجديدة التي تم اعتمادها من قبل معالي وزير العدل والتي تطلبت تغيير اعدادات على كافة أجهزة الحواسيب في المعهد.

- تم تجهيز شاشات عرض عند مدخل المعهد وفي الممرات يتم من خلالها عرض كافة بيانات الدورات التدريبية ومكان القاعة التدريبية وتم ربطها على شبكة المعهد القضائي.

- تحديث أنظمة التشغيل على الشاشات الذكية الموجودة في القاعات التدريبية وعددها ١٦ شاشة وتفعيل خدمة الإنترنت عليها.

- متابعة تفعيل الويندوز والافيس مع الوزارة عن طريق ارسال واستقبال Ticket خاص بذلك.

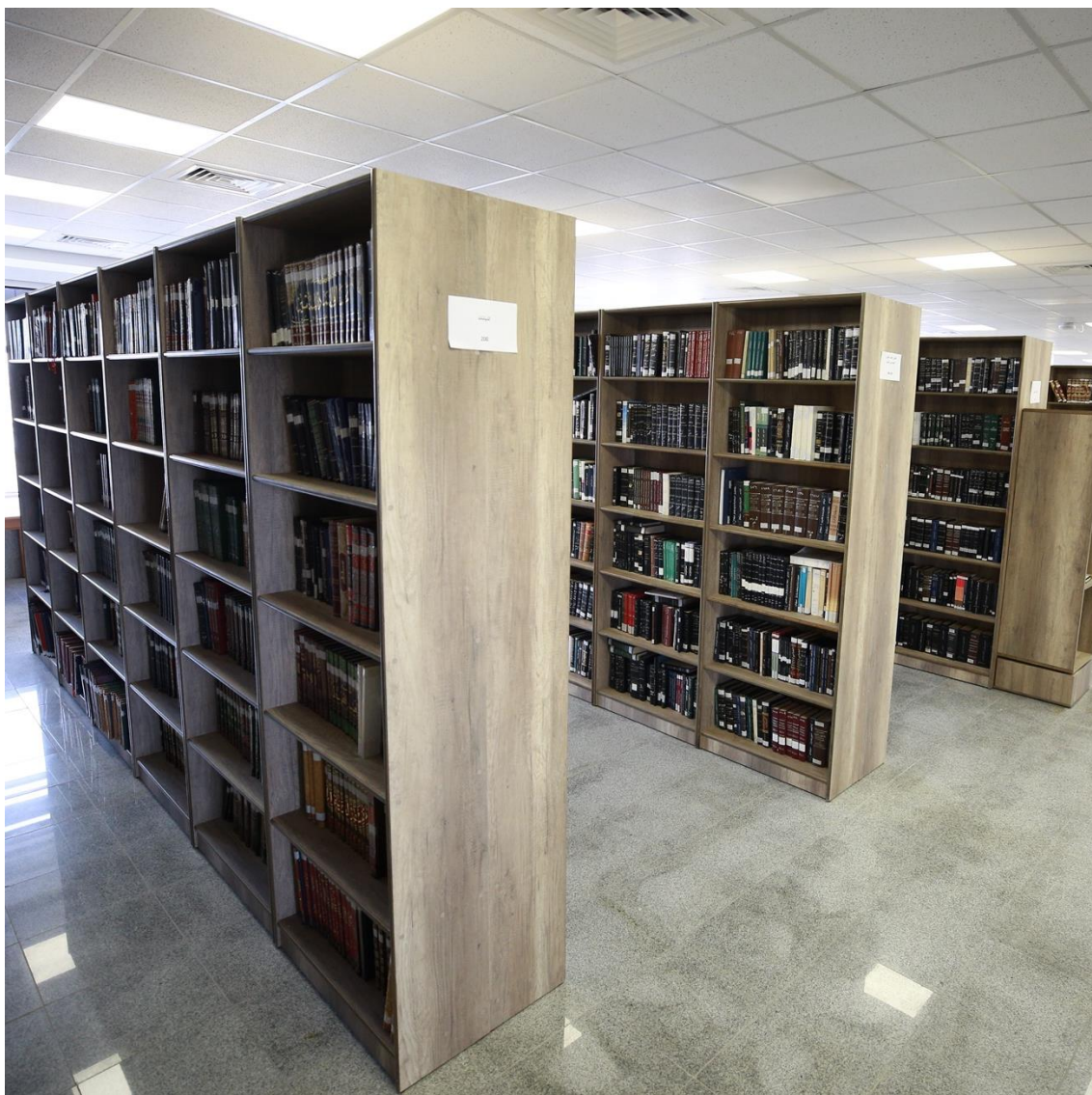
- متابعة تفعيل البريد الالكتروني Emails للموظفين مع الوزارة

- عن طريق ارسال واستقبال Ticket خاص بذلك.

- القيام بتجهيز القاعات التدريبية (للمتدربين وطلبة الدبلوم والمسارح) بما تحتاجه من معدات خاصة بالحاسوب.

- بناء على تعاميم من وزارة الاقتصاد الرقمي تم تثبيت برامج مضادة للفيروسات والمعتمدة من الوزارة ذاتها Trend Micro على كافة أجهزة الموظفين وأجهزة المختبرات في المعهد.

- التبليغات الالكترونية لجميع دورات التدريب المستمر ووحدة الاتصال من خلال الرسائل النصية للتأكيد على الحضور أو أية تبليغات أخرى مرتبطة بالدورات.



مكتبة المعهد القضائي

تعد مكتبة المعهد مكتبة قانونية متخصصة تقدم خدماتها للقضاة والطلبة والباحثين في المجالات القانونية بما تعتمد من آليات في ادامتها وتزويدها بمؤلفات وابحاث ومطبوعات في المجالات القضائية والقانونية وتنظيم العمل فيها من خلال الفهرسة والتصنيف والترميم والصيانة وتنظيم الخدمات التي تقدمها للمستفيدين من إعارة وتوفير المصادر الورقية والرقمية وقواعد بيانات قانونية.

أولاً: العمليات الفنية (العمليات المكتبية)

- **التزويد:** الاطلاع باستمرار على ما استجد من مراجع ووثائق ومصادر رقمية وورقية التي تخدم متلقي الخدمة وتتلائم مع خطة الدراسية لطلبة دبلوم المعهد واحتياجات الهيئة التدريسية والمشاركة في وضع اقتراحات خاصة بشراء المراجع العلمية وتوفيرها بعدة طرق (الشراء والاهداء).
- **الفهرسة والتصنيف:** تعتبر الفهرسة والتصنيف من العمليات الفنية الاساسية والمهمة للمكتبات التي تنظم العمل المكتبي وتسهل الوصول للكتب والمراجع وتساعد العاملين والمستفيدين من المكتبة في الحصول على المعلومات المطلوبة حيث تم فهرسة وتصنيف وادخال (119) من الكتب والابحاث والمجلات القانونية في السجلات الورقية ونظام المكتبة الالكتروني.
- **ادامة وصيانة الوثائق:** من خلال تحديد ما هو بحاجة للتجليد واعادة التجليد واعداد قوائم خاصة فيها من خلال الاجراءات الخاصة بها حسب الاصول وبعد تجليدها تم جردها ووضع بطاقات الجيب (بطاقات الاعارة) لكل كتاب واعادتها على الرفوف حسب تصنيفها (تصنيف ديوي العشري) وعدد الكتب التي تم صيانتها لعام ٢٠٢٢ وصل الى (1472) كتاب ومراجع.

ثانياً : الخدمات المكتبية

- **الاعارة:** استمرار تنظيم عملية الاعارة والاسترجاع للطلبة بتحديد مدة الاعارة وفق التعليمات المعمول بها ومتابعة الامور الادارية المتعلقة بها حيث بلغ عدد الكتب والكودات المعارة حوالي (500) كتاب وكود.

- **ركن المعرفة:** المتابعة والاشراف على الركن الخاص للطلبة ومساعدتهم في الحصول على المعلومات والقرارات والقوانين القانونية حيث يحتوي هذا الركن على اجهزة حاسوب والة طباعة وتوفر قواعد بيانات التالية: قسطاس، عدالة، قرارك وكذلك قاعدة البيانات معرفة.
- **المطالعة والتصوير:** يتم ارشاد متلقي الخدمة للوصول الى المراجع والوثائق التي يحتاجها المستفيدين وتحديد مكانها بناءً على تصنيفها وقد بلغ عدد مرتادي المكتبة والمستفيدين من خدماتها (٣١٥) زائر من مختلف الفئات المستهدفة (القضاة، الدارسين والباحثين من طلاب الجامعات والمحامين) بالإضافة الى طلاب دبلوم المعهد وتصوير ما يحتاجونه بالقدر المسموح به حسب التعليمات.

ثالثاً: المكتبة الالكترونية

المواد الرقمية:

- تم العمل على تحديث المحتوى الرقمي للمكتبة المتوفر على بوابة المعرفة.
- تم توفير قاعدة بيانات رقمية (قاعدة البيانات العربية الرقمية – معرفة) للسادة القضاة وطلاب المعهد (الدبلوم).



التعاون المحلي والإقليمي والدولي

التعاون المحلي والإقليمي والدولي

يحرص المعهد القضائي على تعزيز الشراكات وفتح آفاق تعاون جديدة تساهم في تحقيق أهدافه التشريعية التنظيمية والاستراتيجية وتالياً أبرز ما تم تحقيقه خلال عام ٢٠٢٢.

الوفود الزائرة والزيارات الرسمية والاجتماعات

للاطلاع على برامج العمل والتباحث حول أطر التعاون، تم في هذا السياق استقبال ممثلين عن هيئات ومؤسسات وطنية وإقليمية ودولية وذلك بهدف التباحث حول الآليات اللازمة التي تسهم في تطوير العمل وانعكاسه على مخرجات المعهد وأدواته، نورد أبرزها على النحو الآتي:

- وكيل وزارة العدل رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني بدولة قطر ووفد اللجنة الوطنية القطرية والأردنية للقانون الدولي الانساني.
- وفد من مسؤولي اللجنة الأردنية الأمريكية للتبادل التعليمي (فولبرايت).
- سعادة الملحق العسكري العُماني وعطوفة رئيس محكمة الاستئناف العسكرية نائباً عن مدير القضاء العسكري.
- وفد قضائي عسكري اردني وكويتي برئاسة كل من مدير القضاء العسكري ومن دولة الكويت الشقيق رئيس هيئة القضاء العسكري الكويتي.





- وفد قضائي من دولة الامارات الشقيقة برئاسة عطوفة امين عام المجلس القضائي - أمانة دبي القاضي الدكتور سيف غانم السويدي، اطلع الوفد على تجربة المعهد في التدريب المستمر والإعدادي والتعاون الدولي في مجال التدريب القضائي.
- زيارة ملحقة التعاون الإقليمي في مجال العدل لدى السفارة الفرنسية بحضور الخبيرة في مجال الملكية الفكرية من السفارة الفرنسية في أبو ظبي.
- وفد قضائي من دولة قطر الشقيقة يطلع على تجربة القضاء الاردني في مجال القضاء الأسري والمدني.
- زيارة من مرتبات مديرية الأمن العام للمعهد القضائي ضمن برنامجهم التدريبي الذي يعقد في إدارة البحث الجنائي.
- رئيس مجلس القضاء الأعلى في جمهورية العراق ووفد عراقي رفيع المستوى.
- زيارة طلبة العيادة القانونية في كلية الحقوق في جامعة البتراء إلى المعهد القضائي الأردني.

الجهات الشريكة التي تم التعاون معها في إطار عقد الدورات وورش العمل

- وزارة العدل
- جمعية النواب العموم العرب
- الهيئة المستقلة للانتخاب
- الشبكة القانونية للنساء العربيات
- السفارة البريطانية
- الاتحاد الاوروبي
- منظمة أرض البشر
- مركز عدالة لدراسات حقوق الانسان
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)
- هيئة الخدمات المالية التطوعية (FSVC)
- مؤسسة ماكس بلانك للسلم الدولي وسيادة القانون
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNWOMEN)
- الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID)
- جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين (ABA)
- المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية
- المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي (IRZ)
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)
- الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)

مذكرات التفاهم

يسعى المعهد دائماً لتوسيع آفاق التعاون وتبادل التجارب والخبرات، وفي إطار ذلك تم خلال عام ٢٠٢٢ توقيع مذكرات تفاهم مع الجهات الآتية:

- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عمان – الأردن.
- اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني.

أبرز الأنشطة والفعاليات

للاستخدام الأمثل لمرافق المعهد القضائي، وزيادة عدد الأنشطة ونوعها وأعداد المشاركين من مختلف الفئات، تم عقد عدة فعاليات وأنشطة في مبنى المعهد القضائي بالتعاون مع جهات مختلفة، ومن أبرزها:

- في إطار التعاون القائم ما بين المعهد القضائي الأردني والمدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا تم تنفيذ برنامج تدريبي لقاضيين من طلبة المدرسة الوطنية الفرنسية للقضاء للاطلاع على الإجراءات القضائية في المسائل الجزائية والمدنية في المحاكم الأردنية وعدد من المؤسسات ذات العلاقة بالعمل القضائي.
- في إطار مشروع "الدعم الفني لتحسين إدارة القضاء" المنفذ من الخبرة الفرنسية ضمن برنامج دعم سيادة القانون الممول من الاتحاد الأوروبي، تم عقد إجتماع مجموعة عمل حول تطبيق الأسس العلمية للتعلم الرقمي المدمج لوصف البطاقات التدريبية من قبل خبير التحول الرقمي الدولي في المعهد القضائي الأردني.
- تم عقد ورشة عمل مشتركة عبر وسائل الاتصال المرئي والمسموع، ضمت عدد من السادة القضاة من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق الشقيق، حول طلبات تسليم المجرمين والمساعدة القضائية، بهدف الوصول إلى أعلى درجات التعاون القضائي والقانوني وبما يخدم مصالح البلدين الشقيقين .





■ تم عقد الدورة التدريبية القضائية المتقدمة للقضاة العسكريين والمدعين العامين من سلطنة عُمان بشقيها النظري والعملي.

■ في اطار التعاون القائم ما بين المعهد القضائي الأردني والوكالة الفرنسية للتنمية والوكالة

الفرنسية للخبرة، عقدت ورشة عمل بعنوان "حماية المستهلك" لعدد من السادة القضاة والمحامين والقانونيين وذوي الاختصاص من جهات مختلفة، بحضور خبراء من دولة ألمانيا والمملكة الأردنية الهاشمية.

■ مشاركة عدد من السادة القضاة في المنتدى الدولي "إضاءات حول حماية المستهلك في التشريع والقضاء الإماراتي والبريطاني والأمريكي" الذي عُقد عبر وسائل الإتصال المرئي والمسموع على منصة أكاديمية أبو ظبي القضائية.

■ استضاف المعهد القضائي الأردني باعتباره المقر الدائم للشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي اجتماع الجمعية العمومية للعام ٢٠٢٢ وجاهياً في مبنى المعهد القضائي وعبر تقنية الاتصال المرئي والمسموع زووم.

■ اقيم المؤتمر الإقليمي للقيادات القضائية النسائية تحت رعاية عطوفة رئيس المجلس القضائي في اطار التعاون بين المعهد القضائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNWOMEN).



■ بالتعاون مع مشروع تعزيز الحوكمة الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) تم عقد اختبار التقييم الخاص بالبرنامج التدريبي "بناء القيادات القضائية"، ولاحقاً أجريت المقابلات الشخصية لمن اجتاز الإختبار لاستكمال عملية اختيار المشاركين في البرنامج التدريبي والذي عقد في المعهد القضائي.

- في إطار التعاون مع القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية - الجيش العربي - مديرية الأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات وبرعاية إدارة الأمن السيبراني الأوروبي مشروع (Cybersouth) تم عقد ورشة عمل حول "مناقشة التشريعات الوطنية المتعلقة بالجرائم والأدلة الإلكترونية والاستفادة من الأحكام الواردة في اتفاقية بودابست والبروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بالأدلة الإلكترونية والتعامل معها " بمشاركة عدة جهات من ذوي الخبرة والاختصاص.
- دورة "كيفية تنظيم المحاضر والضبوطات والاختبارات" للسادة موظفي وزارة التربية والتعليم.
- ورشة عمل تطبيقية للسادة وكلاء إدارة قضايا الدولة حول الخدمات العدلية الرقمية من خلال البوابة الالكترونية لوزارة العدل.
- دورة الدليل الإلكتروني للسادة المدعين العامين والقضاة بالتعاون مع مديرية الأمن السيبراني القوات المسلحة الجيش العربي.
- دورة "الضابطة العدلية" لموظفي هيئة الطيران في المعهد القضائي.

المسابقات القضائية

نظراً لما يتمتع به مبنى المعهد القضائي من تطور في البنية التحتية والتكنولوجية وتنوع مساحات القاعات والمسارح، وكذلك الجاهزية الإدارية والتنظيمية العالية للكوادر العاملة به، والإجراءات اللوجستية والخدمية والأمنية المتقنة، الأمر الذي وفر بيئة مناسبة ومميزة لعقد المسابقات القضائية الآتية:

- مسابقة القبول في برنامج الدبلوم للفوج الثاني والعشرين.
- مسابقات قضائية للسادة المحامين عدد (٢).



Réseau Euro-Arabe de Formation Judiciaire
Euro-Arab Judicial Training Network
الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي



الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي

الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي

- عقد المؤتمر الاقليمي تحت عنوان "القيادات القضائية النسائية في الجهاز القضائي" تحت رعاية عطوفة رئيس المجلس القضائي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعلى مدار يومين بمشاركة ممثلين عن المعاهد القضائية العربية والأوروبية الأعضاء في الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي والتي تضم في عضويتها ثلاثة عشر دولة من مختلف الدول العربية خلال الفترة ٢٤-٢٥/٧/٢٠٢٢.
- اجتماع الجمعية العمومية الذي انعقد في عمان بحضور مدراء المعاهد العربية والأوروبية للدول الأعضاء.
- حضر الأمين العام للشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي ممثلاً عن الشبكة نشاط المائدة المستديرة بعنوان "تبادل الممارسات حول مناهج التعاون القضائي الدولي من قبل معاهد التدريب القضائي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة الجنوبية" والتي عقدت في في بلجيكا - بروكسل، وقدم في هذا الاجتماع عرضاً تقديمياً عن أهداف الشبكة وأنشطتها وإنجازاتها، كما قدم ورقة عمل نقاشية حول "إعداد الخطط التدريبية".
- قام الأمين العام للشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي بالتواصل مع بعض الدول على جانب اجتماع المائدة المستديرة في بروكسل وبالأخص جمهورية لبنان للتشاور بشأن انضمامها للشبكة بصفتها عضو مراقب على ضوء عدم تمكنهم من الانضمام رسمياً للشبكة بسبب المتطلبات المالية المرتبطة بالانضمام بشكل رسمي للشبكة، وتم لاحقاً إرسال طلب من جمهورية لبنان للانضمام بصفة عضو مراقب وتم إرساله بعد ترجمته لرئيس مجلس إدارة الشبكة ونائب رئيس مجلس الإدارة لغايات التباحث فيه.
- اجتماع الجمعية العمومية الذي انعقد في برشلونة- إسبانيا بحضور ممثلين عن الدول الأعضاء، وتغيب عن الحضور دولة الجزائر بسبب طارئ صحي.
- انعقدت انتخابات مجلس الإدارة للشبكة الأوروبية العربية حيث تم انتخاب مجلس إدارة جديد لمدة سنتين وكانت النتائج كالتالي: أعضاء مجلس إدارة من الدول العربية (الإمارات، فلسطين، الجزائر) وأعضاء مجلس إدارة من الدول الغربية (بلجيكا، فرنسا وإسبانيا) ، وتم اختيار دولة الإمارات كرئيس لمجلس الإدارة واختيار دولة بلجيكا كنائبا لرئيس مجلس الإدارة.

- قام الأمين العام للشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي بالتواصل مع بعض الدول العربية وبالأخص دولة قطر والعراق وليبيا لإطلاعهم على أهداف الشبكة ونشاطاتها وأعمالها، حيث أبدت تلك الدول اهتمامها بالإنضمام للشبكة وتم تزويدهم بالنظام الأساسي للشبكة مع قواعد الإجراءات الخاصة بالشبكة، وأبدت بعض الدول رغبتها بالانضمام للشبكة كعضو رسمي.
- تم الاتفاق ما بين الأمين العام للشبكة ورئيس مجلس إدارة الشبكة ونائب الرئيس لعقد اجتماع لمجلس الإدارة في مطلع العام القادم عن بعد، لمناقشة مجموعة من البنود وهي :

- مناقشة إمكانية الاستفادة من الأموال العائدة للشبكة وذلك بإيداعها بحساب لأجل بالعملة الأردنية أو بأي عملة أخرى.
- مناقشة الطلب الشفوي المقدم من مدير عام المعهد القضائي العراقي القاضي فائق محسن والتي أبدت فيه رغبة جمهورية العراق بالانضمام رسمياً للشبكة.
- تمهيداً لاجتماع مجلس الإدارة الذي سيعقد في مطلع العام القادم ٢٠٢٣ قامت السكرتاريا بما يلي:
- تكليف المدقق المالي لعمل دراسة عن الجدوى والإمكانية للاستفادة من رصيد الشبكة وذلك من خلال تحويل الرصيد أو جزء منه إلى ودیعة بالعملة الأردنية أو أي عملة أخرى.
- لغايات إعداد دراسة الجدوى تم إرسال مخاطبات رسمية لاستدراج عروض تتعلق بالفائدة الممكن منحها لرصيد الشبكة في حال إيداع الرصيد كوديعة لديها و وردت ٥ عروض من البنوك التالية (البنك التجاري الأردني – بنك القاهرة عمان - البنك العربي الإسلامي الدولي - بنك الاتحاد – بنك الإسكان) .
- قام المدقق المالي بعمل دراسة جدوى وإمكانية تحويل رصيد الشبكة لوديعة لأحد البنوك وتم عرض الدراسة على أمين عام الشبكة تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة لاتخاذ قرار بشأنه عند عقد اجتماع مجلس الإدارة مطلع العام القادم ٢٠٢٣ .
- قام فريق السكرتاريا خلال عام ٢٠٢٢ بمجموعة من الأعمال اليومية وهي كالتالي :
- متابعة الموقع الإلكتروني للشبكة ومعالجة المشاكل التي ظهرت على الموقع مع الشركة المستضيفة للموقع، كما تم تحديث بيانات الدول العضاء بعد ترجمتها إلى اللغات الثلاث من قبل مكتب الترجمة المعتمد (للغتين الانجليزية والفرنسية) وفريق الشبكة (اللغة

- العربية)، كما تم صياغة الأخبار الخاصة بأنشطة الشبكة ورفعها على الموقع الإلكتروني ورفع صور الأنشطة وتحميلها على معرض الصور على موقع الشبكة.
- التواصل مع الدول الأعضاء من خلال الإيميل أو الهاتف لغايات متابعة الأنشطة المنوي عقدها أو الرد على أي استفسار يرد من قبلهم.
 - التحضير لكافة الاجتماعات والأنشطة التي تمت عام ٢٠٢٢ من تحضير قائمة الحضور وترجمة محاضر الاجتماعات والأجندة المقترحة لاجتماعات الشبكة ومصفوفة إنجازات الشبكة قبل كل إجتماع , وإرسال كافة الوثائق المرتبطة بكل اجتماع بالثلاث لغات لكافة الدول الأعضاء وإرسال المحضر بعد تجهيزه من قبل فريق السكرتاريا وتعديله حسب الملاحظات التي ترد من الدول الأعضاء.